

الموقف العربي الرسمي من العدوان على غزة

■ حميدي العبدالله

على مالوفها، اقتضرت المواقف العربية والرسمية على إصدار البيانات وشجب العدوان «الإسرائيلي» الجديد على قطاع غزة، وفي أفضل الأحوال، إذا تمادى العدوان وتسبب بالكثير من المجازر ستكون هناك شكوى عربية رسمية في مجلس الأمن يسقطها الفيتو الأمريكي، من دون أن يترتب على ذلك أي ردّ فعل عملي ضدّ الموقف الأمريكي من الحكومات العربية! يمكن القول، رغم أنّ العدو الصهيوني كان متردداً في توسيع عدوانه، لأنه لم يقتنع بأنّ الأوضاع القائمة الآن عربياً تشكل مناخاً ملائماً لشُرّ عدوانه وتوسيع نطاق هذا العدوان، ذلك أنّ سورية الدولة الداعمة دوماً لقوى المقاومة تعيش وضعاً صعباً بسبب انتشار الجماعات الإرهابية على أراضيها، والحرب الدولية والإقليمية التي تخاض ضدّ جيشها بدعته إلى تغيير أولوياته، ولبنان الذي قدمت مقاومة دعماً كبيراً للمقاومة الفلسطينية، ويتمّ إلهاؤه ومقاومته بصراعات داخلية بسبب الضغوط التي يمارسها حلفاء الغرب وبعض حكومات المنطقة عليه.

أما مصر، ورغم سقوط نظام حسني مبارك، حليف الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، إلا أنّ سياسات حماس ووقوفها إلى جانب «الإخوان المسلمين»، حالت دون تقديم النظام المصري الجديد أيّ دعم فعال للمقاومة، إضافة إلى استمرار التزمّاء باتفاقات كامب ديفيد التي تحول دون وقوفه الواضح والصريح إلى جانب المقاومة ضدّ اعتداءات العدو الصهيوني. أما دول الخليج، وبخاصة السعودية وقطر وتركيا التي صارت كياناً ما يتعرّض إلى الشعب الفلسطيني الآن وما تعرّض جيّشت العالم كله ضدّ سورية وتجيّشه الآن ضدّ العراق دعماً للتنظيمات الإرهابية، وفي مقدمها «داعش»، فإنها لا تحرّك ساكناً كان ما يتعرّض إلى الشعب الفلسطيني الآن وما تعرّض له طوال أكثر من سبعين عاماً لا يعينها على الإطلاق! فأولويات كلّ من السعودية وقطر وتركيا تتصبّب على محاربة منظومة المقاومة والممانعة وليس تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في ضدّ العدوان، وممارسة الضغوط على حليفها الولايات المتحدة لوقف دعمها للكيان الغاصب وتبرير اعتداءاته وحمايته عبر الفيتو في مجلس الأمن!

هذه الدول معنية بإصدار قرارات في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة سورية إذ تواجه الإرهاب وليست معنية ولم تقدم مشروع قرار واحداً لوقف العدوان الصهيوني المستمرّ ضدّ الشعب الفلسطيني.

المواقف العربية الرسمية لا تتضامن مع الشعب الفلسطيني أو أيّ بلد عربي آخر يتعرّض للعدوان من قبل الغرب أو الكيان الصهيوني، إلا إذا كان هناك غضب شعبي عارم ضدّ سياسات الحكومات العربية الرسمية وصممتها إزاء العدوان، لكن يا للأسف الشديد، حتى هذه اللحظة، واضح أنّ ردود الفعل الشعبية العربية، مثلها مثل ردّ الفعل الرسمي، غير موجودة أو ضعيفة جداً.

البناء

أيّ قيادة فلسطينية لا تتصرّف كأنها دائماً على صفيح ساخن... فلترحل!

■ نصّار إبراهيم

لأنّها فلسطين وقضية شعب فلسطين، ولأنّ مشروع استعمار فلسطين هو مشروع التمزّج في قلب العالم العربي، ولأنّ المشروع الصهيوني هو مجرد رأس الجسر للسيطرة، ولأنّ «إسرائيل» هي وليد ساكس – بيكو، فإن أيّ قيادة لا ترى ذلك وتعتقد أنّ خوض الصراع هو مجرد مفاوضات وحفلات عامة وهفولة لضمان تدفق الأموال، ومجرد تسهيلات وامتيازات وبطاقات شخصيات مهمة (في أيّ شيء...)، وأنّ استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحمايتها يحتاجان فحصاً إلى ما يشبه إدارة شركة أو مجرد مفاوضات يتمتع بابتسامه ساحرة ولغة انكليزية شكسبيرية، فإنّ شلال الدم الفلسطيني سيتواصل ويغور في رمال السياسة الجافة لقيادة فقيرة العقل والخيال والإرادة.

ولأنّها فلسطين، فهي تعيدنا دوماً إلى جذور التناقضات والصراع في العالم العربي، أي التناقض بين مشروع استعماري تاريخي للهيمنة والسيطرة والنهب، ومناقض لمصالح الأمة وحقوقها وطموحاتها، ومشروع تجزّي قومي تقدمي تاريخي يستهدف وحدة الأمة وحمايتها وثروتها ومصالحها وحقوقها وكرامتها... وهو أيضاً التناقض بين مشروع طبقي لمساورة الأوطان والشعوب وسرقة ثروتها ولقمة عيشها وضمان الحصّة من الشركات العابرة أو المستوطنة، ومشروع اجتماعي – طبقي – قومي يقضي بحمي وعضون الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالمية الساحقة للشعوب بطبقاتها وولائها المنتجّة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

إنّ معادلات المواجهة ليست مبنية على المقاربات الأخلاقية وإن تكن الأخطأ للتومّج في نهاية المطاف في بل، السباق بل هو معادلة السيطرة بسياقات ومصالح طبقية واضحة، فحيارات وانحياز ومواقف وسياسات وتحالفات، وممارسة والنشل الحاكمة في بلدان الخليج مثلاليست مجرد تهويمات وانحيازات نتيجة الغياء والتخلف، بل هو انحياز واع دافعا عن المصلحة الضيقة لأسر لصة ونهاية وتابعة بوعي لحفائها ومدنية بوجودها لهم... إنن هي قوى اجتماعية حاكمة (قل عنها ما تشاء: رجعية، متخلفة، جاهلة، ساذجة، عبثية، جنابة... ..) ولكنها في النهاية تتصرّف انطلاقا عن وعي مصالحها وامتيازاتها، فهي مبدعة على طريقة مدير الكازينو، لا يهم الغش والخداع، وتوظيف العاهرات والقوادين والإسقاط والسقوط، المهم أن تبقى الملايين تتدفق... ومثال آخر هو قيادة مصر في حقبة السادات ومبارك حيث تحوّلت مصر إلى مزرعة وسوق للقطط السمان وليس مصر الصعيد وحلوان وابن العشرة و«يا بيوت السويس يا بيوت مدينتي .. استشهد تحكت وتعيش إنت». ومنملا برهنت تجربة التاريخ والتناقض مع الواقع فإن سقوط مصر في هذا المسار الطبقي الاجتماعي الاقتصادي السياسي الثقافي قادها موضوعيا إلى كامب ديفيد والحلف الأمريكي الرجعي العربي.

في السياق ذاته، تحاكم وتقارب تجربة القيادة الفلسطينية، فهي ليست كيف نخرج التاريخ وليست نبثا شيطانيا، فهي ابنة مصالحها أيضا، والأريفه، نفس هذا الهبوط في الإداء السياسي، وكيف نفسر الخيارات السياسية كنه، وكيف نفسر الخيارات السياسية المتناقض مع بديهيات حقوق الشعب الفلسطيني ووعيه، من هنا فإن أي قيادة فلسطينية تتصرّف وتسلك انطلاقا من الدفاع عن مصلحة طبقة ضيقة لا يمكن لها إلا أن تكون متساقطة مع مشروع الهيمنة والسيطرة والتناقض مع غالبية الشعب الفلسطيني، وبهذا فهي تصطف وتجنّث ذاتيا وموضوعيا عن التقاطعات مع الاحتلال وحليفته منظومة الهيمنة الاستعمارية لكي تحافظ على صلتها وحصتها، فهي ترى أنّ شرعيته ناتية من هناك، واي شرعية غير ذلك هي شرعية لها سياقاتها وبنائها الفقيضة تماما...

من هنا نظرق الحالة الشعبية الفلسطينية الراهنة، ويطرق الاشتباك القائم الآن أسئلة مصالحة وحاسمة على الحركة السياسية والفكر الاجتماعية الفلسطينية من نوع: هل يمكن الاستمرار في إدارة الصراع بناءه وسلوك ومقاربة بالضمون ذاته والسقوف عينها التي حكمت أداء ومقاربات القيادة الفلسطينية في السنوات الماضية؟ وهل الحركة الشعبية الفلسطينية، تُعي أن استمرار تضحياتها من دون شرط وجود أو ايجاد قيادة تعكس هذا الواقع

الفلسطيني. إلا أنّ جهود السلام «الإسرائيلية» والفلسطينية الماضية ومحاولات التعاون الأمني بينهما

ذهبت سدى خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت مطلع العقد الجاري.

الالتزامات المتعددة للطريق والالتزامات الفلسطينية المتعلقة بالأمن:

- وضع حد لجميع أشكال العنف وإعمال الإرهاب، وبدن جهود محسوسة لاعتقال وتوقيف سائر الأفراد والجماعات المتطرفين في تنفيذ أو تخطيط أعمال عنف ضد «الإسرائيليين» في أي مكان.
- إطلاق جهاز الأمن الفلسطيني المعاد بناؤه عمليات مستمرة وهادفة لمواجهة جميع المتطرفين في الأعمال الإرهابية وتعطيل القدرات والبنية التحتية الإرهابية. وهذا يشتمل على المباشرة بسحب السلاح غير الشرعي وتوحيد سلطات قوى الأمن الفلسطينية بمعنى عن الإرهاب والقسا.
- توحيد جميع التنظيمات الأمنية الفلسطينية في ثلاث هيئات ترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية.

الالتزامات «الإسرائيلية»، المتعلقة بالأمن:

- متعنت «إسرائيل» عن اتخاذ أي إجراء يضعف الثقة بالجانب الفلسطيني، مثل نفي الأشخاص أو الاعتداء على المدنيين، وهدم الأملاك والمنازل الفلسطينية أو تدمير البنية التحتية والمؤسسات التعليمية، وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تيسر.
- مع تقدم الأداء الأمني، يستجيب جيش الدفاع «الإسرائيلي» تدريجيا من الأراضي المحتلة بعد 28 أبلول 2000، باستبعاد الطرفان الحالة التي كانت رابثة قبل ذلك التاريخ، بناء على ذلك تعيد قوات الأمن الفلسطينية التمسك بالعناق التي ينسحب منها جيش الدفاع «الإسرائيلي».
- الجدير ذكره أنّ موافقة «إسرائيل» على خريطة الطريق تمت تحت عدة شروط منها أنّ «أول بند للتعهد هو البند (الفلسطيني) الكامل للعنف والإرهاب...» كذلك تدعو خريطة الطريق إلى المتابعة المستمرة للتعاون الأمني بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية والجهود المشتركة لتنفيذ خطة تينيت مثل عقد اجتماعات رفيعة المستوى بانتظام وإشراك مسؤولين أمنيين من أميركا.
- تمّت تولي حماس السيطرة الكاملة على قطاع غزة في حزيران 2007. قدم الجنرال كيث دايتون، مدير مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة منذ تشرين الثاني 2005، الإرياش لمديرية الأمن العام الأردنية (JPSD) والمتعاقدين دوليين بغية تأمين الرعاية والتعميل الأمنية لاجراء التدريب بالأسلوب الدركي وليس العسكري للعناصر الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
- وبحلول حزيران 2009 أصبح عدد الأفراد الأمنية التي تلقّت تدريباً في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن 400 (JIPTC) عنصر في الحرس الرئاسي و1700 عنصر في قوات الأمن الوطني. قبل قبول التحاقهم بمواد التدريب الدريكية التي تجرى برئاسية أميركية في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن، تم التحقق من براءة جميع هؤلاء العناصر، سواء المجندين الجدد أو القادمي، من أي علاقة إرهابية أو سجل إجرامي أو انتهاك لحقوق الإنسان من قبل كل من وزارة الخارجية الأميركية و«إسرائيل» والأردن والسلطة الفلسطينية. فقيما تم تحويل نحو 161 مليون دولار من الأموال الأميركية عبر حساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون (INCLE) لدفع كلفة التدريب والتجهيزات الأمتة (غير قاتلة) والدعم في التخطيط الاستراتيجي الأمني إلى السلطة الفلسطينية، إضافة إلى 109 مليون دولار وافق الكونغرس على تنفيذها في حزيران 2009 لتمغطية نفقات إضافية. كما طلبت إدارة أوباما مبلغ 100 مليون دولار من الموازنة الأميركية عبر حساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون(INCLE) لدفع مصاريف حاجات عام 2010.

بيدو أن أداء القوات الفلسطينية التي تلقّت تدريباً أميركياً أظهر بعض النتائج الإيجابية في عمليات مكافحة الإرهاب وعمليات فرض النظام، بما في ذلك مهمات ضبط التجمعات الشعبية التي تكثفت أثناء العملية «الإسرائيلية»، على غزة في كانون الأول 2008 وكانون الثاني 2009. إنّما لا تزال هناك بعض المسائل الشائكة، في ما يتعلق بمهمة مكتب التنسيق الأمني الأمريكي (USSC)، كيف يمكن أن يترجم النجاح العملي في المدى القريب على صعيد:
1 – نيج مستمر لتعطيل عمل الشبكات الإرهابية في الضفة الغربية.
2 – توحيد دائم للحكم المدني للقوات الفلسطينية، والقطاع القضائي عامة؟ هل يمكن أن يتحقق ذلك في ظل التعقيد السياسي المتمثل بوجود قوات الاحتلال «الإسرائيلي» والمستوطنين إلى جانب الدعم الأمني العنلي والسري الذي تتلقاه السلطة الفلسطينية من الدول العربية وروسيا والولايات المتحدة وأوروبا؟ في حال إمكان تحقيق ذلك، ما هي الانعكاسات البعيدة المدى على وضع حماس وقطاع غزة؟

من الممكن أن يدعى الكونغرس الأمريكي للأخذ في الاعتبار الدور الذي قد يلعبه الدعم الأمني الأمريكي في تقدم:
1 – العملية السياسية «الإسرائيلية»–الفلسطينية.
2 – المجتمع المدني والحكم والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.
3 – جهود وضع حد للانقسامات الداخلية الجغرافية والحزبية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

برى البعض أنه ينبغي توسيع طاقم مكتب التنسيق الأمني الأمريكي ورفق قيود الحركة المفروضة على أفراد الفلسطينيين. بل يعتقد آخرون أن السلطة الممنوحة للولايات المتحدة في إطار الدعم الأمني يجب أن تتوسع لتمنح مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة السلطة الكاملة لتدريب القوات الأمنية وتجهيز التنظيمات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، ما يشتمل على عمليات مكافحة الإرهاب، وربما منح USSC أو USAID دورا أكبر في إصلاح القطاع القضائي.

هذا في حين يعتقد آخرون أن الولايات المتحدة يجب أن تكثفي بترك أثر أكثر تواضعا في الشرق الأوسط، وقد يصل بعضهم إلى التساؤل عن الحكمة من وراء الدعم الأمني الأمريكي من أساسة – مجندين ترك السلطة الفلسطينية تعتمد على نفسها أو تبحث عن مساعدة من طرف ثالث أو تسلم المسؤولية الأمنية في الضفة الغربية إلى قوة دولية لحفظ السلام.

مقدمة

بعد إعلان الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف التسعينات، بدأت الولايات المتحدة ولا تزال إلى الآن تقدم الدعم إلى السلطة الفلسطينية دورياً، لغرض الأمن المدني ومكافحة الإرهاب. عبق وفاء رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس خلفاً له مطلع عام 2005، أنشأت كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة (USSC) لأجل مساعدة «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية في تحقيق الإصلاح وتدريب قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وتجهيزها، إذ كانت في السابق تعمل وكأنها قوات خاصة تابعة لعرفات ورفيقه السياسي.

إن مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة يعمل على تعزيز الخبرة وتوحيد صفوف القوات الفلسطينية بالتنسيق مع مسؤولين «إسرائيليين» ومع الحرس على نفي الطرفين التزاماته بحسب خريطة الطريق المقررة عام 2003 (انظر مبرع أدناه لقراءة هذه الالتزامات). علماً أن هذه الالتزامات وضعت انطلاقاً من إدراك أهمية قضية الأمن التي تسبق ويقوم عليها السلام «الإسرائيلي».

أراء

تحت لافتة «المساعدات الإنسانية» (معارضون) في خدمة «إسرائيل»

■ جاك يوسف خزمو*

مع كل يوم يمرّ وكل أسبوع، تتعرّى «المعارضة السورية» الموالية للخارج أكثر فأكثر، إذ تكشف روايات وقصص حول اتصالاتها وعلاقتها للخارج أكثر فأكثر، إذ تكشف روايات وقصص حول اتصالاتها وعلاقتها أهدافها خطيرة وخبيثة، وأن «إسرائيل» متورطة في التآمر ضدّ سورية عبر هذه «المعارضة»، وهي الجسر التي تدوس عليه «إسرائيل» لمحاولة الوصول إلى بعض أهدافها داخل سورية.

وأبرز تلك الروايات العتلة تهريب عائلة يهودية من سورية، وقد وصل اثنان من أفراد هذه العائلة إلى «إسرائيل»، ولحقت بهما بقية أفرادها. وبحسب وسائل الإعلام العربية فإن منظمة «موتى كهانا» التي يتزعمها رجل أعمال أميركي اهتمت بتقديم مساعدات إلى النازحين السوريين، ومن خلال هذه المساعدات الإنسانية أقامت علاقات مع «معارضين» ساعدوا في ضمان توجه العائلة إلى الخارج، متجاوزة العديد من الحواجز الأمنية. وثمن تذاكر السفر إلى «إسرائيل» لأفراد العائلة أمتهته منظمة غير حكومية تترأسها جال لاسكي، وهذه المنظمة تقدم مساعدات إنسانية من «إسرائيل». وكان تنتهاو التقي لاسكي ومنظمة الكشافة «الإسرائيلية» لشكرهم على جمعهم الأطنان من المساعدات الغذائية والطبية وتوزيعها على النازحين السوريين في الأردن وفي جنوب تركيا.

ثمّة رواية ثانية معيبة حول إرسال رئيس حزب اليسار الكردي محسود فيصل بكر سيمو رسالة تهنئة إلى رؤفین ريفلين لمناسبة انتخابه رئيساً لكر «إسرائيل»، جاء فيها: «إن «إسرائيل» ليست عدونا، بل الرئيس الأسد ومعاونوه، وإن حزبه يطلب من «إسرائيل»، حكومة وشعبا، الوقوف إلى جانب الشعب السوري أكثر من السابق»، زاعما في رسالته أن حزبه يرفض التطرف والإرهاب من أي جهة في سورية.

أما أمير عابدي، رئيس العلاقات الخارجية في هذا الحزب الكردي الموالي للغرب، فداعى أنّ لا مشكلة مع «إسرائيل»، وأن مهماته الأساسية هي التعاون معها، وهو مستعد لإقامة سلام معها! ولا يدخل من اتصالاته مع قادة «إسرائيل»، وقال في مقابله مع صحيفة «جيزواليم بوست» الصادرة باللغة الانكليزية يوم 2014/6/25: «إن الأركاق يقفون إلى جانب «إسرائيل» أكثر مما يقفون اليوم إلى جانب العرب»!

من الروايات السابقتين يمكن الاستنتاج أنّ «إسرائيل» تستغل ما يسمى بالمساعدات الإنسانية للوصول إلى بعض الأشخاص، ولكسب «معارضين» إلى جانبها يوفرّون لها معلومات ويؤدون خدمات أكثر مما قد يقدمه إليها عملاء ومخبرون لها فوق الأراضي السورية، وتستغل هؤلاء تنفيذ مخططاتها وللحصول على معلومات «خاصة» عن الوضع الداخلي في سورية. كما يمكن الاستنتاج بسهولة تامّة أنّ المنظمات غير الحكومية الغربية التي تزوّع مساعدات إنسانية على النازحين السوريين هي منظمات موالية لـ«إسرائيل» إذ توفر لها ما تريده من معلومات وتشارك بصورة غير مباشرة في إبقاء نار الدمار مشتعلة لسنوات طويلة.

اللائقة المرفوعة هي «مساعدات إنسانية»، أما الهدف الحقيقي منها فهو التدخل في الشأن السوري لدعم المؤامرة... لكن الشعب السوري الشقيق أفضل هذه المؤامرة واسقطها، وما هو في المراحل النهائية من القضاء على الإرهاب وآركانه... من حق سورية أن تقف دوماً ضد اقتراح «المرمات الأمتة» بحجة توفير مساعدات إنسانية. لأن هذه المساعدات ليست فعلياً سوى وقود لإطالة أمد الأزمة ودعم الإرهاب.

✽ رئيس تحرير مجلة البيادر- القدس الشريف

تقرير استخباري أميركي نوعي حول الدعم الأمني الأميركيّ للسلطة الفلسطينية والتنسيق مع «إسرائيل»*

الفلسطيني والبلدان الأخرى. كذلك ليست واضحة ماهية انعكاس الدور الذي قد يلعبه الدعم الأمني الأميركي في تقدم:
1 – العملية السياسية «الإسرائيلية»–الفلسطينية (وهي تشتمل على عزم «إسرائيل» تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واعتبار إعادة انتشار القوات في الضفة الغربية مرتبطة بمفاوضات الوضع الدائم).
2 – المجتمع المدني والحكم والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.
3 – جهود وضع حد للانقسامات الداخلية الجغرافية والحزبية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلفية ولمحة عامة

الدعم الأمني في عهد اتفاق أوسلو

بدأ الدعم الأمني من الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية إثر إنشاء قوات الأمن الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية بموجب اتفاق أوسلو التي عقد بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات آنذاك و«إسرائيل» في أواسط التسعينات، وأنشئت قوات الأمن الداخلي ضمن إطار إعلان عملها، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة القابضة تحت الاحتلال «الإسرائيلي». لكن المخاوف بدأت تستعر حين باتت طريقة عمل قوات الأمن الجديدة تهدد أمن «إسرائيل» مع زوال الخط الفاصل بين العمل الدركي والعمل العسكري لهذه القوات –

حيث تم تشكيلها من عناصر سابقين في الجيش الوطني الفلسطيني أو من عناصر الأمن الخاصة عرفات. بالإضافة إلى ذلك، أقر عرفات إنشاء العديد من التنظيمات الأمنية و آراء الاستخبارية التي تتربح له شخصياً والتي ليست موفضة في اتفاق أوسلو، تحديداً مثل منظمة الأمن الوقائي (PSO). يؤكد البعض أنّ عرفات نظم القوى الأمنية وفقاً للنموذج العربي التقليدي في الدول العربية الديكتاتورية – حيث تتعدد التنظيمات الأمنية وتكون القوى المعنية مسؤولة عن العديد من المهمات المتداخلة بغية الحؤول دون اختلال توازن القوى لمصلحة إحدى التنظيمات الأمنية الموجودة على الساحة على حساب التنظيمات الأخرى.»

أتمثل القادة «الإسرائيليون» تشكيل هذه الهيئات جزئياً لإعتقادهم أنّ طبيعتهم الأقل رسمية من قوات الأمن قد تمنح عرفات مساحة أكبر لتدعيم نشاط الجماعات الإرهابية الفلسطينية المناهضة لاتفاق أوسلو. ساهمت هذه المخاوف في دفع الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى – تحديداً الأردن ومصر واليابان والاتحاد الأوروبي – إلى زيادة التمويل والتدريب لقوات السلطة الفلسطينية، فقبل عام 1996 لم تقدم الولايات المتحدة أكثر من خمسة ملايين دولار على شكل رواتب لعناصر الشرطة ومعدات عسكرية غير قاتلة (معظمها شاحنات وأحدية عسكرية)، لكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من الحفاظ على دورها في الدعم الأمني الدولي الموالي للفلسطينيين عبر عدة طرائق ابتكرتها الولايات المتحدة، والتحكم في حركة الترحع وتنسيقها. وفي آذار 1996 ازداد الدور الأميركي في الصراع «الإسرائيلي» – الفلسطيني عبر الضغوط الواسعة التي بذلتها الولايات المتحدة لتعزيز التعاون الأمني بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حركة حماس في «إسرائيل». رجحت إدارة كلينتون منذ أن هذه الهيئات والتنظيمات الأمنية المرتبطة بعباس شخصياً قد تكون أكثر فاعلية في مراقبة الدعم الأمني الأميركي الذي بذلتها الولايات المتحدة لتعزيز في «نيويورك تايمز»، في إرسال ملايين الدولارات سرّاً لزيادة خبرة قوات الأمن الفلسطينية ومهارتها للمساهمة في مكافحة الإرهاب. كما عمد الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق برنامج خاص به لمكافحة الإرهاب.

يقول المحلل الروجي بريجنار ليا إن الولايات المتحدة وبعض المتبرعين الآخرين تجاوزوا السلطة الفلسطينية والطرائق الدولية المعتمدة لتنسيق المساعدة الأمنية ليتعاملوا مباشرة مع التنظيمات التي يختارونها من الداخل الفلسطيني. هذه الوسيلة التي عززت الانقسام الفلسطيني في سبيل تحقيق أهداف المستقبل القريب، غفلت الأطراف المانحة للمال عن الدعوات التي كانت تطلقها بنفسيها لكسر وحدة الصفوف الفلسطينية، وبخاصة في ما يتعلق بالقوات الأمنية المحكّمة في الأوضاع المتردية وفرض النظام والقانون، واستمر الدعم الأمني الأميركي في رغم الاشتباكات العنيفة التي حصلت إثر اضطرابات نفق حائط المبكى بين عناصر الشرطة الفلسطينية والجنود «الإسرائيليين» داخل محيط القدس في أيلول 1996. وفي تشرين الأول 1998 رسّخ دور وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في مراقبة قوة منظمة الأمن الوقائي وفي المساهمة في تنسيق النشاطات الأمنية «الإسرائيلية» والفلسطينية من خلال مذكرة واي ريفر التي وقعت في واشنطن (حتمًا من دون تسمية وكالة الاستخبارات المركزية).

طوال الأشهر الثلاث والعشرين التالية، لم تحصل أي عمليات انتحارية داخل «إسرائيل»، ما دفع القادة «الإسرائيليين» إلى مدح الجهود الفلسطينية في مكافحة الإرهاب.

✽ تقرير الذراع البحثية للكونغرس الأميركي،

Congressional Research Service (CRS)

بطاقة التعريف بالترجمة:

العنوان الأصلي: الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية.

المؤلف: جيم زانوتي – محلل في الشؤون الشرق أوسطية.

جهة الإصدار: مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي.

تاريخ الإصدار: 24 حزيران 2009.

جهة إصدار الترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحافية.

تاريخ إصدار الترجمة: 20 تموز 2009.